# أثر المحاذاة في تغيير الأنماط اللغوية عن أصل وضعها

■ د. فتحي حسن علي خطاب. *

**ملخص البحث**

يتناول هذا البحث المحاذاة أو المجاورة وأثرها في تغيير الأنماط اللغوية عن أصل وضعها وتسمى هذه الظاهرة باسم: «التوافق الحركي Vowel harmony، وتدخل هذه الظاهرة أيضاً في باب المماثلة، وهي مماثلة حركة لحركة أخرى مماثلة تامة. وقد اشتمل على خمسة مباحث، تناولت في المبحث الأول: المحاذاة للمشاكلة، والمبحث الثاني: المحاذاة في الألفاظ، تنقسم المحاذاة اللفظية إلى قسمين: متصلة ومنفصلة، فالمتصلة تتمثل في محاذاة العين اللام حين تحمل على حكمها، والمنفصلة: وتتمثل في ظاهرة الإعراب. أما المبحث الثالث فتناولت فيه: المحاذاة في الإعراب، في الشعر وفي النثر .

وتناولت في المبحث الرابع: التجاور في الأحوال والأحيان والمكان، وقد ذكر ابن جني هذا النوع من التجاور وعدَّه غريبا. أما المبحث الخامس والأخير فقد تناولت فيه: المحاذاة في المعاني. وهي ظاهرة وُجدت في كلام العرب، ولا مانع من اعتبارها من الأساليب العربية الجديرة بالاهتمام، لأنها وردت في المعتمد من كلام العرب وفي القرآن الكريم، وهذان من أهم المصادر التي اُعتمد عليها في استنباط القواعد النحوية، وإنَّ ورود شواهد قليلة على هذه الشاكلة لا يعني عدم وجودها ولا يستدعي إنكارها، حيث إنَّ بعض الشواهد ورد في القراءات القرآنية.

**المقدمة**

إن معرفة المتكلم بنظام اللغة وقوانينها تجعله يحدث نوعا من الانسجام اللفظي في كلامه ليسيِّر على لسانه الكلام ويجعله أكثر اتِّساقا في أُذن السامع . بحيث يمتاز بالفصاحة والبلاغة فكان العرب حريصين على تنميق كلامهم، حتى أصبح السجع طابعا يَسِمُ الكلام العربي في كل عصور الأدب ؛ لذلك لجأ العرب إلى تغيير بعض الأنماط اللغوية، وفي ذلك يرى ابن بري أنَّ للنثر ضرورة كضرورة الشعر ووزنا يُضاهي وزنه خاصة في الأمثال أو ما يجري مجراها . وقد جعل القلقشندي المواءمة بين الألفاظ وإحداث الانسجام بينها سمة من سمات كلام العرب فقال (( وعلى ذلك كان يجري كلام العرب في مُهِمِّ كلامهم

* عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب ـ جامعة سبها

من الدعاء وغيره، كقول بعض العرب وقد ذهب السيل بابنه: اللهمَّ إن كنت قد أبليت فقد عافيت، وقول الآخر: اللهمَّ هبْ لنا حُبَّكَ وأرضِ عنَّا خَلْقَكَ ونحو ذلك )) [1] .

**وتسمى هذه الظاهرة باسم:** « **التوافق الحركي**» Vowel harmony، وهذه الظاهرة تدخل أيضاً في باب المماثلة، وهي مماثلة حركة لحركة أخرى مماثلة تامة.

**فقد ورد الانسجام الصوتي في قوله:** (أَبَلَيْتَ، عَافَيْتَ ) وبين ( حُبَّكَ، خَلْقَكَ)، ويُسمَّى هذا في علوم البلاغة السجع المتوازي [2] . ويطلق على هذه الظاهرة الاتباع، والمزاوجة والازدواج، والمحاذاة والمماثلة .

**والمحاذاة في اللغة من الحَذْو، والحَذْو هو:** التقدير والقطع، أي تعملون مثل أعمالهم كما تُقْطَع إحدى النعلين على قدر الأُخرى وقال ابن منظور: (( يُقَالُ أَزَيْتُه إذا حَاذَيْتَه )) [3].

**وفي الاصطلاح:** أن تجعل كلاما بِحذاء كلام فيؤتى به على وزنه لفظا، وإن كانا مختلفين [4]

**والمحاذاة:** ظاهرة صوتية صرفية نحوية دلالية، ويعتبر أحمد بن فارس أول من استعمل هذا المصطلح في العربية، وقد قال فيها : (( ومن سنن العرب المحاذاة وذلك أن تجعل كلاما بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظا ،وإن كانا مختلفين، فيقولون الغدايا والعشايا، فقالوا ( **الغدايا** ) لانضمامها إلى (**العشايا**) ))[5] . ومثله قولهم: أعوذ بك من السامة واللَّامَّة فالسَّامَّة من قولك: « سَمَّتْ » إذا خُصَّتْ و« اللَّامَّة » أصلها « أَلَمَّتْ » لكن لما قرنت بالسَّامّة جُعِلَتْ في وزنها . وذكر بعض أهل العلم أنَّ من هذا الباب كتابة المصحف كتبوا: ﴿ والليل إذا سجي ﴾ (الضحى: 2) بالياء لمّا قُرن بغيره مما يُكتب بالياء[6]. وأصله من سَجَا يَسْجُو، وسجا البحر وأسجى إذا سَكَنَ . وسجا الليل وغيرُه يَسْجُو سُجُوًّا وَسَجْوَا: إذا سكن ودام. فهو من ذوات الواو، أي معتل بالواو وليس بالياء . لكنه لما كان ما قبله مكتوب بالياء كتب مثله لمحاذاته ومجاورته له [7].

ومنهم من سماها اتباعا، ومن ذلك قول الرسول ـ ﷺ ـ: (أُعيذُكما بِكلِمَات اللّه التامَّة من كل شَيطَان وهَامَّة ومن كلِّ عَيْن لامَّة) [8] فالكلمات الثلاث (التامّة وهامّة، ولامّة) جمع بينهما وزن فاعلة مع اقتران الأُولى بالألف واللام، واختلاف في لفظ (لامّة) إذ الأصل (ملمّة) وذلك طلباً للمناسبة.

وسوف أتناول هذه الظاهرة في عدة مباحث هي :

**المبحث الأول: المحاذاة للمشاكلة**

ومن أمثلة المحاذاة للمشاكلة التي وردت، قوله ـ ﷺ ـ للنساء اللواتي تبعن الجنازة: ( ما يجلسكن ؟ قُلْنَ نَنْتَظِرُ الجَنَازَةَ، قَالَ: هَلْ تَغْسِلْنَ ؟ قُلْنَ لا قَالَ: هَلْ تَحْمِلْنَ ؟ قُلْنَ

لا، قـالَ: هَلْ تُدْلِيْنَ فِيْمَنْ يُدْلِي ؟ قُلْنَ لا، قالَ فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ ) [9] .

فكلمة (مَأْزُورَاتٍ) مأخوذة من الْوِزْر، وفعلها (وَزَرَ) على وزن (فَعَلَ) وهو غير مهموز وكان القياس يقتضي أن يُقَال: (فَارْجِعْنَ مَوْزُورَاتٍ) لكنه هُمز لاقترانه بلفظ مهموز وهو (مَأْجُورَاتٍ)، فصار مهموزا مثله، فهما متفقان في الوزن والقافية، وهذه الظاهرة تُسَمَّى المحاذاة، ومن العلماء من يسميها الازدواج، والمتابعة، والمماثلة .

ومن الذين سَمُّوا هذه الظاهرة اتباعا الفراء، وذلك في قوله: (( إذا قالوا: الْنَّجْس مع الرِّجْس اتبعوه إياه فقالوا: رِجْسٌ نِجْسٌ، بالكسر، وإذا أفردوه قالوا: نَجْسٌ بالفتح )) [10].

وقال ـ ﷺ ـ: (( إنّ المنافق إذا وضع في قبره سئل عن محمد ـ ﷺ ـ وما جاء به فيقول: لا أدري، فيقال: لا دريت ولا تليت )) [11] .والأصل (تلوت) بالواو من التلاوة فقلبت ياء للمحاذاة ولتشاكل الياء في (دريت).

وكذلك قوله ﷺ: (( اللَّهُمَّ رَبَّ السَّماوات وما أظللن وربّ الأرضين وما أقللن وربّ الشياطين وما أَضللن ))[12] . حيث جاءت النون موضع الواو، والأصل: (وما أضلوا)، عدل عنه للمحاذاة في (أظللن وأقللن) . ومن ذلك قول العرب: (هَنَأَني ومَرَأَني)، أي أتاني هنيئا بلا مشقة، وجعل عيشي مريئا، أي حميد المعيشة مستحسنا، والأصل أن يقول (أَمرَأَنِي) ولكنه حذف الهمزة للمحاذاة مع (هَنَأَني).

ومن ذلك قول العرب: (( هو رِجْس نِجْس )) [13] وأصله (نَجِس) لكنهم كسروا النون وسكّنُوا الجيم لمحاذاة ما قبله.

وقراءة كسر الدال في قوله تعالى : ﴿ الحمدُ للّه﴾ (الفاتحة: 1) فقد قُرئت بلغة تميم بكسر الدال بدلا من ضمها [14] ﴿ الحمدِ للّهِ ﴾ لمحاذاة اللام واتّباع حركتها لحركتها، والأصل ضم الدال (( والضم ثقيل ولا سيما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمة كسرة وجعلوها بمنزلة شيء واحد والكسرة مع الكسرة أخف )) [15] .

وقالوا أيضا (( أَخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ )) [16]، بضم دال (حَدُثَ) والأصل فتحها، وقد ضُمت للمحاذاة .

**المبحث الثاني: المحاذاة في الألفاظ**

**تنقسم المحاذاة اللفظية إلى قسمين: متصلة ومنفصلة**

**أولا: المحاذاة المتصلة:** وتتمثل في محاذاة العين اللام حين تحمل على حكمها، نحو قولهم: صُيَّم في صُوَّم، وقُيَم في قُوَّم، وقُيَّل في قُوَّل ونُيَّم في نُوَّم [17].

وهذا الجمع في الأصل لا يكون معتلا، فليس فيه ما يوجب القلب، فلما كان الواحد

معتلا وهو (صائم، وقائم، وقائل، ونائم ) وجيء منه بالجمع وهو أثقل من الواحد، وقربت العين من الطرف فأشبهته اللام قلبت إذ لم يكن القلب هو الوجه في (فُعَّل) وإن كانت لغة القلب مطردة فيه، والأجود: صُوَّم وقُوَّم . فالشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه للمحاذاة والمجاورة نحو :قِنْيَة وصِبْيَة، وفلان من عِلْيَة القوم، وصِبْيَان . وأصل قِنْيَة: قِنْوَة من قَنَوت وصِبْيَة من صَبَوْت، وعِلْيَة من عَلَوْتُ، وقياسه: قِنْوَة، وصِبْوَة، وصِبْوَان، وعِلْوَة فلما جاورت الواو الكسرة، صارت الكسرة كأنها قبل الواو، ولم يعتد بالساكن حاجزا لضعفه .ومثله في ذلك: اُقْتُلْ، اُدْخُلْ، ضُمت الهمزة لضمة عين الفعل رغم سكون فاء الفعل وكأن الهمزة قبل عين الفعل المضمومة، فضُّمت كراهة الخروج من كسر إلى ضمّ . لذلك جاز في صُوَّم: صُيَّم، لمجاورة العين اللَّام . ومنه قول الحادرة [18]:

ومعرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِـــلُ تَحْتَهُ عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيَّـــــــــعِ[19].

أي: جوَّعا . وكذلك قول آخر :

لَوْلا الإلـــهُ ما سَكَنّا خَضَّمـــــا ولا ظَلِلْنَـــــا بالمشَاء قُيَّـــــــمَا [20].

وقال النابغة الجعدي :

وبريذَيْنَةٍ بَلَّ البَرَاذِيْنَ ثِفْرَهَا وَقَدْ شَرِبَتْ من آخر الصَّيْفِ أُيَّلَـــا [21].

قال ابن جني: (( أجازوا فيه أن يكون أراد: جمع لبن آئل أي خاثر، من قولهم: آل اللبن يئول إذا خثر، فقلبت العين حملا على قلب اللام ))[22].

ومن ذلك قول جرير بن عطية من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك :

لَحُبَّ المُؤْقِـــدان إليّ مُؤسِـــي وجعدة إذ أضاءهمـــــا الوقـــود [23].

تصور الضمة لمجاورتها الواو ـ أنها كأنّها فيها، فهمزها كما تهمز في أَدؤُر[24] والنّؤور[25]

ويجوز النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف، نحو هذا بَكُرْ ؛ ومررت بِبَكُرْ ؛ فهي لما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها[26].

وكذلك قولهم: شابَّة ودابَّة صار فضل الاعتماد بالمد في الألف كأنه تحريك للحرف الأول المدغم، حتى إنه لذلك لم يجمع بين ساكنين . فهذا نحو من الحكم على محاذاة أو جـوار الحركة للحرف.

وقد وقع نحو ذلك في قراءة أبي حية [27] لقوله تعالى:﴿ والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ ( البقرة: 4 ). (يؤقنون) بالهمز [28]، جعل الضمة في جار الواو كأنها فيه، فقلبها قلب واو (وُجُوه) و(وُقِّتَتْ).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ ( المرسلات: 11 ). قرأ الجمهور (أُقِّتَتْ) بالهمز

وتشديد القاف، وقرأ أبو الأشهب وعمرو بن عبيد وعيسى، وأبو عمرو بن العلاء بالواو وشدد القاف .[29]، وهي لغة سفلى مُضَر [30]، والهمزة في (أُقِّتَتْ) بدل من الواو، إذ إنَّ كلّ واو ضمّت، وكانت ضمتها لازمة جاز أن يبدل منها همزة، فالعرب تقول: وجوه حسان وأُجوه، لأن ضمة الواو ثقيلة، ولا يجوز البدل في قوله تعالى :﴿وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (البقرة: 237)، لأنّ الضمة غير لازمة[31] .

وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: (( سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ ﴾(الرحمن: 39) . بهمز (جَأَنٌّ) فظننت أنه قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول: شَأَبَّة، ودَأَبَّة )) [32].

قال كثير عزَّة :

وأنتَ ابنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِك مَشْهَدَا إِذَا مَا الْعَوَالِي بِالعَبِيْطِ احْمَأَرَّتِ[33] .

يريد: احمارَّت .

وكذلك قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ رَبَّنَا هَـؤُلاء أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَـكِن لاَّ تَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف: 38).

أصل ادَّاركُوا: تداركوا، أدغمت التاء في الدال بعد قلبها دالا وتسكينها، ثمّ اجتلبت همزة الوصل[34] .

**ثانيا: المحاذاة المنفصلة: وتتمثل في ظاهرة الإعراب، ويقع في عدة أنواع منها :**

**أ. الإعراب على التوهم :**

وقع مثل هذا النوع من الإعراب في الشعر في قول زهير ابن أبي سُلمى :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كانَ جَائِيَا[35].

حيث جر (سابق) وحقه في الإعراب النصب ؛ لأنه معطوف على (مُدْرِكَ) وهو منصوب لكنه جرَّه على توهم أن المعطوف عليه مجرور بالباء الزائدة، والتقدير: لست بمدرك. وهذا النوع من الإعراب يطلق عليه في القرآن الكريم العطف على المعنى .

ومنه قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى :﴿ وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون: 10) ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُون مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾، وقرأ الباقون (وَأَكُنْ)، المعنى: لئن أخرتني، وجزم (وَأَكُنْ) عطفا على موضعه فلو قلت: أخرني أصَّدَّق، فإنه يكون مجزوما على جواب الجزاء والتقدير: أخّرني فإن تُؤخرني اصَّدَّقْ، وقد حمل أبو عمرو لفظ وأكون على

لفظ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُون، وذلك أنَّ (لولا) معناه هلا، وجواب الاستفهام بالفاء يكون منصوبا، وكان الحمل على اللفظ أولى لظهوره في اللفظ وقربه مما لا لفظ له في الحال [36] .

وكذلك قوله تعالى :﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴾ (غافر: 36.37). قرأ حفص (فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى) بالنصب، جعله جوابا بالفاء كأنه جعل (لعلي أبلغُ) تمنيا، ونصب (فَأَطَّلِعَ) على جواب التمني بالفاء، وقرأ الباقون: (فأطَّلعُ) بالرفع نسقا على قوله (أبلغُ) والمعنى: لعلي أبلغُ ولعلِّي أطَّلِعُ[37].

**المبحث الثالث: المحاذاة في الإعراب :**

**أولا: في الشعر :**

وردت المحاذاة في الإعراب في نحو قول امريء القيس :

كَأَنَّ ثَبِيْرًا فِي عَرَانِيْنِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[38].

والأصل أن يقول: مُزَمَّلُ بالـرفع، لأنه نعت لـ (كَبِيْرُ) إلا أنه جره للمحاذاة مع الكسرة في بجادٍ، ولو رفعه لأصابه الإقواء[39] .

ومنه قول الأخطل :

جَزَي اللّهُ فيها الأعْوَرَينِ مَذَمَّةً وَعَبْدَةَ ثَفْرَ الثورةِ المُتضَاجِمِ [40].

حيث جرّ (المُتضَاجِم) للمحاذاة مع كسرة (الثورةِ)، ويسمى الجر على الجوار، والقياس نصبه لأنه صفة للثفر[41].

وقول الحطيئة :

فإيَّاكُم وَحَيّةَ بَطنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيسَ لَكُم بِسِيّ [42] .

حيث جرَّ الشاعر (هَمُوزِ) وحقها النصب، لأنها صفة لـ (حَيّةَ) المنصوب على التحذير وجر (هموز) محاذاة لكلمة (وَادٍ) . والهموز مؤنثة ؛ لأنها صفة لكلمة (حيَّة)، والوادي مذكر فدلّ على أنه لا يلزم للجر في المجاورة أن يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث بل يجوز تخالفهما في التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، وفي الإفراد والتثنية والجمع .

وقال البغدادي: (( على أنّ سيبويه استدل به على جر الجوار، ردا على الخليل في زعمه أنه لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه ... منها اتفاقهما في التذكير والتأنيث)) [43].

ويرى ابن جني أنّه جر الهموز لمجاورته لوادٍ مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيرا وتأنيثا، فإنّ حيّة مؤنث وما بعدها مذكر، وفيه أنّ كلا من الحية وما بعدها مذكر[44] .

ومن ذلك قول ذي الرمة :

كأنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا عِهْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الأَرْوَاحِ مَحْلُوجِ[45].

جاءت كلمة (مَحْلُوجِ) مجرورة بالكسرة وحقها النصب لأنها نعت لـ (عِهْنَا) المنصوب على أنّه مفعول به للفعل (ضربت)، ولكنه جر (مَحْلُوجِ) بالكسرة محاذاة لكلمة مُسْتَحْصِدِ المجرورة بحرف الجر الباء وما بعدها أيضا (الأرواح) مضاف إليه مجرور بالكسرة.

قال الأنباري: (( فخفض محلوجا على الجوار للمستحصد، وهو في المعنى نعت للقطن))[46].

ومن ذلك قول زهير بن أبي سُلمى :

لعبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوافِي المُوْرِ والقَطْرِ[47].

قال الأنباري: (( فخفض (القطر) على الجوار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعا؛ لأنَّه معطوف على (سَوافِي) ولا يكون معطوفا على (المُور) وهو الغُبَار ؛ لأنَّه ليس للقطر سوافٍ كالمُوْرِ حتّى يعطفه عليه))[48].

وتعرب (سَوافِي) فاعلا للفعل غيَّر، فهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للتَّعذر، وهي مضاف و(المُوْرِ) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، و(القَطْرِ) معطوف على (سَوافِي) مرفوع مثله، ولكنها وردت في البيت مجرورة بالكسرة لمجاورتها لاسم مجرور وهو (المُوْر).

وقول دريد بن الصَّمّة :

فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيلَ حَتَّى تَبَدَّدَتْ وَحَتَّى عَلانِي حَالِكُ اللَّونِ أَسْوَدِ[49].

إن روي هذه القصيدة كلها مجرور، و(حَالِكُ) فاعل للفعل (علا)، فهو مرفوع وعلامة رفعة الضمة، وهو مضاف و(اللَّونِ) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، و(أَسْوَدِ) حقه أن يكون مرفوعا على أنه صفة لـ (حَالِكُ)، ولكنه جاء مجرورا محاذاة للكسرة في (اللونِ).

وورد هذا البيت في رواية الأصمعي بالرفع (أسودُ)[50] وفيه إقواء ؛ لأن القصيدة مكسرة الروي وهو من عيوب الشعر .

وقال العجاج: كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ [51].

(( النسج مذكر والعنكبوت أنثى )) [52]، والشاهد في البيت جر (المُرْمَلِ) لمجاورته للعنكبوت وهو في الحقيقة صفة لنسج، وكان الخليل ـ رحمه الله ـ لا يجيز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع وسيبويه يجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى[53]. قال ابن جني: (( وإنّما صوابه المُرْمَلا ))[54].

وقال الأنباري: (( خفض المُرَمَلِ على الجوار للعنكبوت، وهو في المعنى نعت للنسج ))[56].

وعلى ذلك فإنَّ (نسج) في البيت اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف والعنكبوت مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة و(المُرَمَلِ) نعت لـ (نَسْجَ) منصوب، ولكنه جُرّ على الجوار (المحاذاة) محاذاة لكسرة (العنكبوت).

ومن الجر على الجوار قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طُهَاةُ اللّحْمِ مِن بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيْفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[57].

قال الأنباري: (( ظلّ بمنزلة كان في العمل، ومن خبر ظل وهي خافضة لبين، وبين خافضة لمنضج، والصفيف منصوب بمنضج، والقدير نسق على الصفيف في التقدير، والتقدير من بين منضج صَفِيْفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ))[58].

وقال أبو جعفر النحاس: (( وأما خفض قدير ففيه للنحويين أقوال: أحدها أن يكون معطوفا على صفيف، فلما تباعد ما بينهما، وكان ما قبله مخفوضا غَلِطَ فَخَفَضَهُ، وهذا القول ليس بشيء . والقول الآخر، وهو قول أكثر أهل اللغة، وقد أجاز سيبويه مثله، أنّه كان يجوز أن يقول من بين منضجٍ صفيفَ شواء، فحمل قديراً على صفيف، لو كان مخفوضا ...))[59]

**وخلاصة القول:** إنّ الشاعر جرّ (قدير) وحقه النصب عطفا على (صفيف) وذلك للمحاذة والجوار مع الكسر في (شواء).وهو من باب الانسجام في الحركات .

**ثانيا: في القرآن الكريم :**

ورد الانسجام الصوتي (المجاورة) في كلام العرب في نحو قولهم: ( هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبِ )[60]. وقد أثبت ذلك جمهور البصريين والكوفيين في نعت وتوكيد وزاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما .

قال سيبويه فيه: (( فالوجه فيه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجرّه، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرة كالضّبّ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد . ألا ترى أنَّك تقول: هذا حبُّ رُمَّانٍ، فإن كان لك قلت هذا حبُّ رُمَّاني، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان إنما لك الحبُّ ))[61] .

فحركة المحاذاة ليست حركة إعراب ولا حركة بناء إنما هي حركة مجتلبة ليناسب اللفظين في النطق، وهو استحسان لفظي لا يتعلق بالمعنى.

وقد أقر أكثر النحاة وجود المجاور أو المحاذاة في القرآن الكريم وذلك في القراءات القرآنية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ... ﴾ (المائدة : 6). قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص: (وَأَرْجُلَكُمْ) بالفتح، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر (وَأَرْجُلِكُمْ) خفضا. وحجة من نصب (وَأَرْجُلَكُمْ) أنَّها معطوفة على الوجوه والأيدي، فأوجبوا الغسل عليهما، ومن جر (وَأَرْجُلِكُمْ) فقد عطفه على الرؤوس [62].

قال الزجاج: (( القراءة بالنصب، وقد قُرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية فمن قرأ بالنصب فالمعنى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم على التقديم والتأخير، والواو جائز فيها ذلك )) [63] .

وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (آل عمران43). فقال (( والمعنى: اركعي واسجدي ؛ لأن الركوع مثل السجود. ومن قرأ: وأرجلكم بالجر عطف على الرؤوس )) [64] . وقد ذكر أن بعض أهل اللغة عدها من العطف على الجوار، وهو لا يُجيز ذلك في قوله (( فأمَّا الخفض على الجوار فلا يجوز في كتاب الله )) [65].

ويرى ابن الحاجب أنَّ من قرأ بالجر عطف على قوله: ﴿ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ والمراد (( واغسلوا أرجلكم وليس الخفض على المجاورة وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر)) [67] .

وذكر ابن الحاجب أنّ الإمام الجويني قال: (( إنه مخفوض على الجوار )) [68] . وهذا ليس بصحيح، وأنَّ الإمام الجويني لم يقل إنه مخفوض على الجوار، وما قاله هو ((والمصير إلى أنه محمول على محل رؤوسكم أمثلُ، وأقربُ إلى الأصول من حمل قراءة الكسر على الجوار)) [69] . ويرى ابن الحاجب أنَّ الخفض على الجوار ليس بجيد، ولم يأتِ في القرآن الكريم ولا في الكلام الفصيح وإنما هو شاذ في كلام من لا يُؤْبَهُ له من العرب [70].

وقال ابن هشام (( وقيل في ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالخفض: إنه عَطْفٌ على (أيديكم) لا على رؤوسكم؛ إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم . والذي عليه المحققون أنَّ خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ))[71].

وقال العكبري: (( والمجاورة توجب كثيرا من الأحكام الأول للثاني، والثاني للأول، ألا ترى قولهم: الشمس طلعت، وأنَّه لا يجوز فيه حذف التاء لمّا جاور الضمير الفعل، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فصلت بينهما جاز حذفها، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة)). [72] .

ويرى أنَّ العرب قد أجرت كثيرا من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم: ( هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ) [73] .

وقد أجاز العكبري الجر على الجوار في القرآن الكريم في قوله: (( وهو الإعراب الذي يُقال هو على الجـوار وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر))[74] وذكر من المجاورة التي وقعت في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَحُورٍ عِينٍ ﴾ (الواقعة: 22 ) بالجر في قـراءة حمزة والكسائي[75]، حيث عطف على ﴿ بِأَكْـوَابٍ وَأَبَارِيـقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ (الواقعة : 18) وفـي هذه الحالة يختلف المعنى، إذ ليس المعنى: يطوف عليهم ولدان مخلدون بحورٍعينٍ[76] فالحور لا يُطاف بهن، وإنَّما يُطاف بالخمر[77].

وفي اعتقادي أنّ العكبري قد أصاب في ذلك ؛ لأنّ الجوار والمحاذاة أمر لا تنكره اللغة، وإذا لم تنكره اللغة لا ينكره القرآن، لأنَّه نزل بلغات العرب، بلسان عربي مبين .

وللمجاورة أثر واضح، ألا ترى أنَّ (كُلِّهِم) لما جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب إلا الجوار . وذلك في قول الشاعر

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوي الزَوجَاتِ كُلِّهِم أنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[78].

هذا البيت شاهد على الجر بالمجاورة للمجـرور في النعت والتوكيد، حيث ورد بجرّ (كُلِّهِم) مع أنها توكيد (لذوي) المنصوب على المفعولية والتوكيد يتبع المؤكـد في الإعـراب فكان حقُّه أن ينصب (كلا) فلما وقع مجاورا (للزوجات) المجرور بالإضافة جرَّه لمناسبة الجوار، وكل موضع حُمِل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعا للحاجة والذي عليه المحققون أنَّ خفض الجوار يكـون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا، ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع التجاور [79].

ومما ورد على هذه الشاكلة قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء لقوله تعالي: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾ (الرحمن: 35 ) ﴿ شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٍ ﴾ بالخفض عطفا على قوله: (مِّن نَّارٍ)، وقرأ الباقون: (شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ) بالرفع عطفا على (الشُوَاظ) [80].فعلى قراءة الجرّ عطفا على قوله: (مِّن نَّارٍ)، كأنَّه أراد :من نار ومن نحاس

قال الفراء: (( والنحاس يرفع، ولو خفض كان صوابا يُراد: من نار ومن نحاس)) [81] .

ويرى أبو جعفر النحاس أنَّ الرفع في (وَنُحَاسٌ) أبين في العربية ؛ لأنَّه لا إشكال فيه يكون معطوفا على (شُوَاظٌ)، أمّا في حالة الجرّ فإنّه يكون معطوفا على (نَّارٍ)، ففي حالة الجر يكون التقدير شواظ من نار ومن نحاس، والشواظ لا يكون من النحاس، كما أنَّ اللهب لا يكون من الدّخان، وقد أوَّل المبرد ذلك أنَّ اللهب والدخان جميعا من النار وأنَّ كلّ واحد منهما مشتمل على الآخر [82].

وعليه فإنَّ جر (نحاس) جاء عطفا على نار، وقيل: محاذاة ومجاورة لـ (نار)، حيث

يقول الألوسي: (( بالجـــر على أنَّه عطف على نـار، وقيل: على « شواظ»، وجُر للجوار فلا تغفل )) [83]. أي أنَّ من جر (نحاس ) فقد حمله على الجوار، وهو موجود في كلام العرب، ومن رفعه فهو أبين في العربية، لأنَّه لا إشكال فيه .

ومما عدَّ من الجوار والمحاذاة جر كلمة (المشركين) بالياء في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ (البينة: 1) .

يرى الأنباري أنَّ كلمة (المشركين) في الآية مجرورة على الجوار، وذلك في قوله: ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّه مجزوم على الجوار، لأنَّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوما على الجوار، والحمل على الجوار كثير )) [84] . ووجه الدليل عنده أنه قال (وَالْمُشْرِكِينَ) بالخفض على الجوار وإن كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع لأنه اسم (يكن)[85].

قال الألوسي (( وقرئ والمشركون بالرفع عطفا على الموصول، وحمل قراءة الجمهور على ذلك واعتبار أنَّ الجرّ للجوار لا يَخْفَى حاله والجار والمجرور قي موضع الحال من كفروا)) [86]

وعلى ذلك فإنَّ (والمشركين) إن عطفتها على اسم يكن (الذين) فحقها أن تكون مرفوعة (والمشركون) وإن عطفتها على (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) فإنها تُجرّ بالياء وهو ما عليه القراء والنحاة وقد عدّ الأنباري الجر من الجوار والمحاذاة، وهو في العربية كثير، وقال به الكوفيون.

ومما ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِلَـى مَدْيَـنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيـزَانَ إِنِّيَ أَرَاكُـم بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَـافُ عَلَيْكُـمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴾ (هود: 84 ) .

يقول العكبري: (( مُّحِيطٍ نعت لليوم في اللفظ، وللعذاب في المعنى، وذهب قوم إلى أنَّ التقدير عذاب يوم محيط عذابه، وهـو بعيد ؛ لأنّ محيطا قد جـرى على غيـر من هـو له فيجب إبراز فاعله مضافا إلى ضمير الموصوف )) [87].

وهناك من وصف اليوم بالإحاطة، أي أنَّ اليوم محيط بهم، فإنَّ يوم العذاب إذا أحاط بهم فقد أحاط العذاب بهم، وهو نحو: يوم شديد، أي شديد حره [88] .

وقال السمين الحلبي: (( محيط صفة لليوم، ووصف به من قولهم: أحاط به العدو، وقوله: { وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ } )) [89]. (الكهف: 42)

وذكر السمين الحلبي (( أنَّ قوما زعموا أنه مجرور على الجوار ؛ لأنه في المعنى صفة للعذاب وأنَّ الأصل: عذابَ يومٍ محيطا )) [90].

ويرى الزمخشري أنَّ وصف اليوم بالإحاطة أبلغ من وصف العذاب بها (( لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذّب ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه ))[91].

ومن الذين قالوا بالحمل على الجوار في (محيط) الألوسي حيث قال: (( وجوِّز أن يكون «محيط» نعتا لعذاب وجر للجوار، وقيل: هو نعت ليوم جار على غير ما هو له، والتقدير: عذاب يوم محيط عذابه، وليس بشيء كما لا يخفى )) [92] .

ويرى ابن عاشور أنَّ (محيط) وصف لـ ( يوم ) على وجه المجاز العقلي، أي محيط عذابه والقرينة هي إضافة العذاب إليه [93].

الظاهر في الآية أن (محيط) صفة لـ (عذاب)، ولكنه ورد مجرورا صفة لـ (يوم)، وهذا لا ينسجم مع معنى الآية، ويجوز أن يكون (محيط) صفة لعذاب ولكنّه حُمل على الجوار فصار مجرورا مثله لمحاذاة كلمة (يوم).

ومن الحمل على الجوار قراءة بعض القراء لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيرا ﴾ (الإنسان: 4) . قرأ نافع وأبو بكر والكسائي (سَلَاسِلَا) بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين (سَلاسِلَ) ؛ لأن (فعالل) لا تنصرف، وكل جمع ثالثه ألف وبعدها حرف مشدد أو حرفان خفيفان أو أكثر فإنّه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة [94] .

وقوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً ﴾ (الإنسان: 15 ـ 16) .

قرأ نافع وأبو بكر والكسائي (قَوَارِيرَا . قَوَارِيرَا) منونا كلاهما . وقرأ ابن كثير (قَوَارِيرَا) منونا و(قَوَارِيْرَ مِّن فِضَّةٍ) بغير تنوين، وقرأ أبو عمرو بن العلاء وابن عامر الشامي وحمزة بن حبيب، وحفص عن عاصم (قَوَارِيرَ . قَوَارِيرَ) بغير تنوين [95].

ذكر القرطبي أنَّ كلمة (قَوَارِيرَاً) الأولى نوِّنت لأنها رأس آية، ورؤوس الآي جاءت بالنون كقوله جلَّ وعزَّ: (( مذكوراً ))، (( سميعاً بصيراً ))، فنوَّن (قَوَارِيرَاً) الأولى ليوافق بين رؤوس الآي، ونون (قَوَارِيرَاً) الثانية على الجوار للأولى[96].

وقال: (( رأيت في مصحف عثمان: «سلاسلا « بالألف، و» قواريرا « الأول بالألف وكان الثاني مكتوبا بالألف فَحُكَّتْ ورأيت أثرها هناك بَيِّنَا )) [97].

وذكر النحاس أنّ حجة من نون ما حكاه الكسائي وغيره من الكوفيين أنّ العرب

تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، وذكر أيضا أنَّ بعض أهل النظر يقولون: إنَّ كلّ ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام ؛ لأنَّ الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكم في كلامها، ونجعل الشعر خارجا عنه ؟ وأنه لما كان جانبه جمع ينصرف أتبع الأول الثاني [98] . أي: أنّه أجرى عليه المجاورة [99].

قال الزجاج: (( الأجود ألا يُصرف سلاسلَ، ولكن لمّا جُعِلَتْ رأس آية صُرِفت ليكون آخر الآي على لفظ واحدٍ )) [100].

وقد ذكر العكبري أنَّ (( (سلاسلَ) القراءة بترك التنوين، ونونه قوم، أخرجوه على الأصل وقرَّب ذلك عندهم شيئان: أحدهما اتباعه ما بعده، والثاني أنَّهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منونا في الفواصل )) [101] . ومعنى اتباعه ما بعده أي أنه حُمل على الجوار أو المحاذاة .

والواضح أن عدم التنوين هو الأصل، وهو محض العربية ؛ لأن (فواعل) لا تنصرف في معرفة ولا نكرة .

ومما حمل على الجوار قوله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾(البروج: 21 ـ 22) . قرأ نافع (في لَوْحٍ مَّحْفُوظٌ) بالرفع، وهي رواية قالون عن نافع[102] وإجماع القراء على قراءته بالخفضَ[103]. فقراءة نافع بالرفع (مَّحْفُوظٌ) جعله صفة للقرآن الكريم، بل هو قرآن مجيد، محفوظ في لوحه (104) وقراءة الجر جاءت على أنّ (مَّحْفُوظٍ) صفة للَّوح .

ومن قرأ بالجر فعلى أنَّ اللوح هو المحفوظ، أي المحفوظ من أن يُزاد فيه أو ينقص منه مما رسمه الله فيه [105] .

قال ابن عاشور: (( محفوظ بالجر على أنَّه صفة (لوح) وحفظ اللوح الذي فيه القرآن كناية عن حفظ القرآن )) [106].

ومن كلام القرطبي عن هذه الآية يتبين أنَّ (محفوظ) في الأصل مرفوع، ولكنه جرّ لمجاورته لاسم مجرور وهو (لوح) ومحاذاة له [107].

**المبحث: الرابع: التجاور في الأحوال والأحيان والمكان**

ذكر ابن جني هذا النوع من التجاور وعدَّه غريبا حيث قال: (( وأما تجاور الأحوال فهو غريب ؛ وذلك أنهم لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفا ما لم يقع فيه من الفعل، وإنّما وقع فيما يليه ؛ نحو قولهم: أحسنت إليه إذ أطاعني، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك، ألا ترى أنّ الإحسان سبب عن الطاعة، وهي كالعلة

له ولا بد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب ؛ كما لابد من ذلك مع العلة )) [108].

وقد بين سبب التجاور بقوله: (( لمّا تقارب الزمانان وتجاورت الحالان في الطاعة والإحسان أو الطاعة واستحقاق الإحسان صارا كأنهما إنما وقعا في زمان واحد، ودليل ذلك أنّ (لمَّا) من قولك: لمّا أطاعني أحسنت إليه، إنما هي منصوبة بالإحسان، وظرف له ؛ كقولك: أحسنت إليه وقت طاعته، وأنت لم تُحسن إليه لأوَّل وقت الطاعة، وإنما كان الإحسان في ثاني ذلك أو ما يليه )) [109] . وقد بيَّن ابن جني شروط الفعل الناصب للظرف بقوله: (( ومن شرط الفعل إذا نصب ظرفا أن يكون واقعا فيه أو في بعضه ؛ كقولك: سمعت يوما، وسرت فرسخا، وزرتك يوم الجمعة، وجلست عندك . فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه لا محالة ونحن نعلم أنّه لم يُحسن إلا بعد أن أطاعه ؛ لكن لما كان الثاني مسببا عن الأول وتاليا له فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، صار الإحسان كأنَّه إنَّما هو والطاعة في زمان واحد فيعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه ))[110]. ومن أمثلة تلك المجاورة: لمَّا شكرني زرته، ولمَّا استكفاني كفيته، وزرته إذ استزارني وأثنيت عليه حين أعطاني وإذا أتيته رحَب بي، وكلما استنصرته نصرني (أي كلّ وقت استنصره فيه ينصرني)، أي أنه ينصرك بعد زمان الاستنصار[111]. ومن المجاورة التي وردت في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ (الزخرف: 39). في قوله: ﴿ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ (إذ) ظرف مبهم للزمن الماضي تفسره الجملة التي يُضاف هو إليها، وخرج عن الظرفية إلى ما يقاربها بتوسع أو إلى ما يشابهها بالمجاز، وهو التعليل، وهي هنا مجاز في معنى التعليل شبهت علة الظرف وسببه بالظرف في اللزوم له [112].

وقد جوَّز الزمخشري أن يكون (إذ) بدلا من (اليوم)، وتأوَّل الكلام على جعل فعل (ظَّلَمْتُمْ) بمعنى: تبين أنكم ظلمتم، قال الشاعر :

إِذَا ما انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ وَلَمْ تَجِدِي من أن تُقَرِّي بها بدَّا[113].

والمعنى: تبين أني ولد كريمة، أي: أن لم تلدني لئيمة، وتبعه ابن الحاجب في أماليه وقال ابن جني راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (الزخرف: 39) [. مستشكلا إبدال (إذ) من (اليوم) فآخر ما نحصل منه أنَّ الدنيا والآخرة سواء في حكم الله وعلمه، فكأنَّ اليوم ماضٍ أو كان إذ مستقبله[114].

وتوجيه الآية: أنّه لمَّا كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه صار ما يقع في الآخرة كأنّه وقع في الدنيا ؛ فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة مجرى وقت الظلم وهو الدنيا، فصار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتين الدانيين المتلاصقين.

وقد أشار ابن جني إلى أنَّ هذا التجاور في الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد، وإنما ذكروا تجاور الألفاظ، وقد ذكر شيئا من هذا الشيء في المكان مثل :

وَهُمْ إِذَا الْخَيْلُ جَالُوا كَوَاثِبِهَا [115].

قال ابن جني: (( يجول الراكب في صهوة الفرس لا في كاثبته، لكنهما لما تجاورا جريا مجرى الجزء الواحد )) [116].

**المبحث الخامس: المحاذاة في المعاني**

وردت المحاذاة في المعاني في كلام العرب ومن ذلك قول العجاج بن رؤبة :

يَذْهَبْن فِي نَجْدٍ وَغَوْرَاً غَائِرَا[117].

قال سيبويه: (( كأنه قال: ويَسلُكن غورا غائرا لأنّ معنى يَذْهَبْن فيه يسلكن)) [118].

ومن الحمل على المعنى قول لبيد بن ربيعة العامري يصف عيرا وأتانة:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[119].

قال الأنباري: (( كأنَّه قال: طلبا المعقبُ حقَّهُ، ثمّ أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنَّه قال « المظلوم» بالرفع حملا للوصف على الموضع )) [120].

والبيت من شواهد الرضي [121]، ويرى البغدادي أنَّ فاعل المصدر إن كان مجرورا بإضافة المصدر إليه محله الرفع، فالمعقب فاعل المصدر، وقد جُرّ بإضافته إليه، ومحله الرفع بدليل رفع وصفه، وهو المظلوم[122].

فـ (طَلَبَ) بالنصب مصدر، مفعول مطلق نَوْعِيّ مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب، لأنه يأتي عقب غريمه . وحقه مفعول المصدر، والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محلّه، أي كما يطلب المعقب المظلوم حقه [123].

والشاهد في البيت: « طلب المعقب » فهو مصدر تشبيهي منصوب على أنّه مفعول مطلق مضاف إلى فاعله، وأصل الكلام: وهاجها طالبا إيّاها طلبا غير منقطع مثل طلب المعقب حقه فأضاف المصدر إلى فاعله، ثمّ جاء بمفعوله بعد ذلك، بدليل أنَّه رفع «المظلوم» لكونه نعتا للمعقب .

ومما يكون نعتا للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قول امريء القيس :

بِمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأَوَابِدِ لاحَهُ طِرَادُ الهَوَادِي كُلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ [124].

الشاهد في البيت: نعت منجرد النكرة بقيد الأوابد وإن كان النعت مضافا إلى ما فيه الألف واللام لأنه في معنى الفعل، أي يقيد الأوابد[125].

حيث أجرى قيد الأوابد على منجرد نعتا له، وإن كان مضافا على ما فيه الألف واللام، لأنّه في معنى الفعل، فكأنَّه قال: بمنجرد بقيد الأوابد، فلمَّا جاوز الفعل في المعنى، جاوزه في الاستعمال، فوقع وصفا للنكرة.

ومن الحمل على المعنى قول لبيد:

فَعَلا فُرُوعَ الأَيْهَقَان وَأَطْفَلَتْ بالجَهْلَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا[126].

الشاهد في البيت (وَأَطْفَلَتْ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا) فظاهره أنَّ قوله (نَعَامُهَا) معطوف على قوله: (ظِبَاؤُهَا)، فيكون الفعل الذي عمل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف، وأهل العربية لا يقولون أطفلت النعامة، إنما يقولون في هذا المعنى أفرخ النعام أو باض النعام، ولهذا يرون أنَّ العامل في نعامها محذوف، والتقدير: أطفلت ظِبَاؤُهَا وأفرخت نعامها أو أطفلت ظِبَاؤُهَا وباضت نعامها، وعلى هذا تكون الواو من باب عطف جملة على جملة [127]، ومنه قول الراعي النميري :

وَهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدقٍ يُزَجِّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا [128].

(العيونا) مفعول به لفعل محذوف أي: وكحلن العيونا . أو أنَّ العيونا معطوف على الحواجب بتأويل زججن بفعل يصحّ أن يتناول الحواجب والعيون معا مثل حسَّنَّ أو جمَّلْنَ أي: الجامع بينهما التحسين [129].

يقول ابن هشام الأنصاري: (( أما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني )) [130].

والتقدير وزججن أي رققن الحواجب وكحلن العيونا، ولا يجوز عطف العيون على الحواجب لأنّ العيون لا تزجج بل تكحّل.

ومثله قول طرفة بن العبد :

أعَمْرَو بنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ المَاءَ والشَّجَرَ [131] .

فالماء لا يُرعى بل يُشرب، والذي يُرعى هو الشجر، يُقال رعت الماشية الشّجر ولا يُقال رعت الماء، بل يُقال شربت الماء، ويمكن تقدير فعل محذوف على تقدير لها سبب تشرب به الماء وترعى الشجر، أو تقدير الفعل (تتناول) أي: تتناول الماء والشجر.

ومنه قول الشاعر:

عَلَّفْتُهَـــا تِبْنَـــا وَمَاءً بَارِدَا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَـــا[132].

فقد عطف الشاعر ماء على تبنا، وهذا لا يستقيم لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يُقال (( عَلَّفْتُهَا مَاءً )) ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة

أوجه: إمَّا بالنصب على المعية، وإمَّا على تقدير فعل يُعطف على علفتها، والتقدير: علفتها تبنا وسقيتها ماء، وإما على تضمين علفتها معنى أنلتها، أو قدَّمتُ لها، ليستقيم الكلام [133].

وعليه فإن العطف على الجوار أو المحاذاة في المعاني ظاهرة وُجدت في كلام العرب، ولا مانع من اعتبارها من الأساليب العربية الجديرة بالاهتمام، لأنها وردت في المعتمد من كلام العرب، وفي القرآن الكريم، وهذان من أهم المصادر التي اُعتمد عليها في استنباط القواعد النحوية . وأنَّ ورود شواهد قليلة على هذه الشاكلة لا يعني عدم وجودها ولا يستدعي إنكارها حيث إنَّ بعض الشواهد ورد في القراءات القرآنية.

**الخاتمة**

إنَّ الأصوات في أي لغة من اللغات تتأثر بعضها ببعض في البيئة خلال عملية النطق، مما يؤدي إلى تغيير مخارج بعضها أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج، أو الصفة مع الأصوات المجاورة . واللغة العربية في تطورها التاريخي عرفت هذا اللون من التأثر، شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى.

وتتميز اللغة العربية بسعتها وتعدد أساليبها، وهذا يعين على التوسع فيها، وهذه الظاهرة من ظواهر التوسع في اللغة العربية (المحاذاة أو التجاور)، لا مانع من وجودها مادامت وردت في كلام العرب . فالذي دفع بعضهم لإنكار هذه الظاهرة هو أنهم وجدوا لها تأويلا وتخريجا في بعض الأحيان، والعلماء مجمعون على أن الأخذ بالظاهر أولى وأجدر إلى التأويل والحذف والتقدير.

ومن خلال الشواهد الأمثلة التي ذُكرت واختلاف الآراء حولها، يظهر لنا أنّ كثيرا من النحاة والمفسرين قد أقروا هذه الظاهرة، واعترفوا بوجودها، وإن كان بعضهم أقرَّ بندرتها، ومنهم من اشترط شروطا لتحقق هذه الظاهرة، وهذه الندرة ليست مبررا لإلغائها وعدم الإقرار بوجودها . ولعل هذه الظاهرة بأضربها وأشكالها المتنوعة، من أكثر الظواهر استخداماً في اللغة العربية.

**وخلاصة القول:** فإن كثيرا من النحاة لا ينكرون ظاهرة الحمل على الجوار أو المحاذاة ومن هؤلاء سيبويه الذي أقـرها وذكر أنَّ مما جرى نعتا على غير وجه الكلام « هذا جحر ضبّ خرب « فالوجه عنده الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس ؛ لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجرّه، وليس بنعت للضّبّ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضّب، فجروه لأنّه نكرة كالضبّ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد .

**الهوامش**

(1) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: يوسف علي الطويل دار الفكر دمشق، 1987، 2 / 203 .

(2) .ذكر التهانوي أن (( المُوَازَاةِ عِندَ الحُكَمَاءِ والمتَكَلِّمين هِي الاتِّحَادُ في المَوْضِعِ وتُسَمَّى بالمُحاذَاة أَيضاً. وتَوَازِي النِّقَاطِ كَونُها عَلَى سَمتٍ وَاحِدٍ لاَ يَكُون بَعْضُها أَرفَعَ وبَعضُهَا أَخفَضَ وبِهَذَا المَعنى قِيل الخَطُّ المُستَقِيم خَطٌّ تَقَع النُّقَطُ المَفرُوضَة فِيه كُلِّهَا مَتَوازِيَةَ )) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون الإسلامية، التهانوي، بيروت لبنان، 5/ 1440 (س ج ع).

(3) لسان العرب، ابن منظور، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار لسان العرب (د .ت).مادة (حذا)

(4) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد ابن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م ،ص 174 .

(5) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد ابن فارس، ص 174 .

(6) المصدر نفسه، ص 175.

(7) لسان العرب، ابن منظور، 6 / 184 .

(8) صحيح البخاري، البخاري، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1387 هـ، كتاب الجنائز .

(9) سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 1952، كتاب الجنائز .

(10) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، 1/ 271 .

(11) صحيح البخاري، البخاري، كتاب الجنائز .

(12) سنن الترمذي، الترمذي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار الكتب العلمية، 5 / 200 .

(13) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ،تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب ط1 الكويت 2000، 3 / 296 .

(14) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د . زهير غازي زاهد، ط 2، عالم الكتب، 1985م، 1 / 170.

(15) المصدر نفسه، 1 / 170.

(16) مغني اللبيب، 3 / 296 .

(17) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، 2 / 175 .

(18) هو قطبة بن أوس بن محصن بن جرول المازني الفزاري الغطفاني، شاعر جاهلي، والحادرة تعني الضخم، ينطر: الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م، بيروت، لبنان، 5 / 200،

(19) المصدر نفسه، 3 / 219. المعرض: هو اللحم، والمراجل: يعني بها القدور .

(20) المصدر نفسه، 3 / 219. الخضم: موضع في بلاد تميم . والمشاء: جمع مشئات، وهو المكتل .

(9) البيت من كلمة للنابغة الجعدي في هجاء ليلى الأخيلية . وبريذينية: تصغير برذونة، والبراذين من الخيل ما كان من غير نتاج العراب . والثفر: الفرج . يشبهها ببرذونة نزا عليها البراذين وكانت مغتلمة

والأيّل: اللبن الخاتر: وهو يهيج الشهوة، ويزيد الغلمة . ينظر لسان العرب، ابن منظور، مادة (أوّل)، وخزانة الأدب، 3 / 31.

(21) الخصائص، ابن جني ،3 / 219.

(22) المصدر نفسه، 3 / 219. جعدة هي ابنة الشاعر، وموسى: ابنه .

(23) أدؤُر: جمع دار .

(24) النّؤور: دخان الشّحم يُعالج به الوشم حتى يخضرّ، وتسميه العامة النيلج . وأثر المحاذاة هنا إبدال الواو في الموقدان وموسى همزة لمحاذاة الضمة قبلها، فكأنها مضمومة، والهمز يجوز في الواو المضمومة ؛ نحو أجوء في وجوه، وأقتت في وقتت

(25) ينظر الخصائص، ابن جني ،3 / 220.

(26) هو أبو حية بن الربيع بن زرارة النميري، ينظر معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للنشر والتوزيع، ( د. ط، ت)، 1 / 33 .

(27) الكشاف، الزمخشري، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط 1، 1998م، مكتبة العبيكان، الرياض، 1 / 157.

(28) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م، بيروت، لبنان، 8 / 396 .

(29) يُنظر المصدر نفسه، 8 / 396 .

(30) يُنظر المصدر نفسه، 8 / 405 .

(31) ينظر الخصائص، ابن جني ،3 / 148.

(32) ديوان كثير عزّة، شرح: إحسان عباس علي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 2 / 97. .

(33) ينظر البحـر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي، 4 / 298. والتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري تحقيق: علي محمد البجاوي، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1 / 566.

(34) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ،تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1 الكويت، 2000، 3 / 529 ـ 5 / 407 .

(35) حجة القراءات، ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت، لبنان، 1997م ص 710 ـ 711.

(36) المصدر نفسه، ص 631 . وينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط2 عالم الكتب، 1985م، 4 / 33 .

(37) شرح المعلقات التسع، أبو عمرو الشيباني، تحقيق: عبد المجيد همُّو، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط1، بيروت، لبنان، 2001م ،ص 175. وثبير: اسم جبل، والعرانين: الأوائل . والوبل ما عظم من القطر، والبجاد: كساء مخطط من أكسية العرب . ومزمل: ملتف . شبه الجبل وقد غطاه الماء والغثاء الذي أحاط به إلا رأسه بشيخ في كساء مخطط، وذلك أن رأس الجبل يضرب إلى السواد، والماء حوله أبيض.

(38) ينظر شـرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، أبو جعفر النحاس، دار الكتب العلمية، ط1 1985م، ص 48 . (1) ديوان الأخطل، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية،، ط 2، بيروت، لبنان، 1994م ص 326 . الأعوران: اثنان من عوران قيس، وهم خمسة شعراء: حميد بن ثور، والراعي والشَّمَّاخ وابن أحمر، وتميم بن أُبَي. وثَفْرَ الثَّورة: فرج اللّبوة، والمتضاجم: المعوج الفم وهنا المائل، وهذا أشد الهجاء والتجريح .

(39) يُنظر: شرح المعلقات السبع، الزوزني، تقديم: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، ط2، 2004م بيروت لبنان، ص 63.

(40) ديوان الحطيئة، شرح: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005م، لبنان، ص 155 . وهموز الناب: من همزه إذا دفعه . السي: العدل، يُقال فلان سيّ فلان إذا كان مثله .

(41) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة 1986م، 5 / 86 .

(42) المنصف في التصريف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، ط1 مصر، 1954م، 2 / 2

(43) ديوان ذي الرمة، شرح: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، ط 1 ،بيروت، لبنان، 1995م ،ص 42. والعهن: الصوف الأحمر، وقد وردت في غير الديوان (قطنا) . مستحصد: شديد الفتل، المحلوج: القطن المندوف.

(44) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، مصر، ص 107 . وقد وردت (عهنا) عنده برواية أخرى هي (قطنا).

(45) ديوان زهير بن أبي سُلمى، شرح وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان 1988م ص 54. السَّوافي: ما تسفي الريح من التراب فتعفو المعالم والرسوم، المور: التراب . القطر: المطر . يقول: إنّ الرياح والأمطار تردّدت على هذه الديار، حتى عفت رسومها وغيّرت آثارها، بما سفت الرياح عليها من التراب، ومحت الأمطار من الرسوم والآثار.

(46) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 4، مصر، 1961م، ص 605.

(47) ديوان دريد بن الصّمّة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، مصر، (د . ط . ت)، ص 64.

(48) الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط3 مصر، ص 109. والرواية فيه (أسودُ) بالإقواء . وينظر جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد القرشي، تحقيق: محمد علي الهاشمي، ط1، لجنة البحـوث والطباعة والنشر، السعودية، 1979م،1 / 601

(49) ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، 1995م، 182.

(50) ينظر الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1988م، 1 / 437 . والمرمل: المنسوج.

(51) ينظر هامش الكتاب، سيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، 1 / 437 .

(52) الخصائص، ابن جني، 3 / 221 .

(53) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ص 107.

(54) شرح المعلقات السبع، الزوزني، ص 58 .

(55) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ص 97.

(56) شـرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، أبو جعفر النحاس، ص 42 .

(57) الكتاب، سيبويه، 1 / 436 .

(58) المصدر نفسه، 1 / 436 .

(59) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 221 ـ 223 .

(60) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت 1988، 2 / 152.

(61) المصدر نفسه، 2 / 153.

(62) المصدر نفسه، 2 / 153.

(63) كتاب أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدّارة . دار الجيل، بيروت 1989م ص 280.

(64) كتاب أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ص 280 .

(65) البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: عبد العظيم الذيب، كلية الشريعة، جامعة قطر (د . ط . ت)، ص547 .

(66) كتاب أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ص 280 . وينظر: الكشاف، الزمخشري، 2 / 203 ـ 204.

(67) مغني اللبيب، ابن هشام، 2 / 662 ـ 664 .

(68) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، 1 / 422 .

(69) المصدر نفسه، 1 / 422.

(70) المصدر نفسه، 1 / 422.

(71) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 695 .

(72) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، 1 / 1204 .

(73) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 695 .

(74) المصدر نفسه، ص 695 .

(75) البيت لأبي الغريب الأعرابي، ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، 6 / 662.

(76) ينظر هامش المصدر نفسه، 6 / 662.

(78) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 693.

(79) معاني القرآن، الفراء، 3 / 117 . والشواظ: النار المحضة، والنحاس: الدخان الذي لا لهب فيه.

(80) الكامل في اللغة والأدب، المبـــرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيـــروت، لبنان (د . ت)، 2 / 477 .

(81) روح المعاني، الألوسي، دار إحياء التراث العربي، (د . ط . ت) بيروت، لبنان، 27 / 113 .

(82) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، مطبعة السعادة، ط4، مصر، 1961م، 2 / 602.

(83) المصدر نفسه، 2 / 602.

(84) روح المعاني، الألوسي، 30 / 200 ـ 201.

(85) التبيان، العكبري، 2 / 459 .

(86) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 191/11

(87) الدر المصون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم ،دمشق، 6/ 317 .

(88) المصدر نفسه، / 317 .

(89) الكشاف، الزمخشري، 4/ 223 .

(90) روح المعاني، الألوسي، 12 / 126 .

(91) تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984، 12 / 137 .

(92) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 737.

(94) المصدر نفسه، ص 738. 739.

(95) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 451/21

(96) المصدر نفسه، 451/21

(97) يُنظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 5 / 97 .

(98) يُنظر: المصدر نفسه، 5 / 97 .

(99) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، 5 / 258 .

(100) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، 5 / 766 .

(101) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 757.

(120) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، 1979م ص368.

(103) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 757. ومعنى حفظ القرآن: أنَّه يؤمن من تحريفه وتبديله وتغييره فلا يلحقه في ذلك شيء.

(104) يُنظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 5 / 196.

(105) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 30 / 254 .

(106) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 191/30

(107) الخصائص، ابن جني، 3 / 222 .

(108) الخصائص، ابن جني، 3 / 222 .

(109) المصدر نفسه، 3 / 222 .

(110) يُنظر المصدر نفسه، 3 / 223 .

(111) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 25 / 215 .

(112) البيت من الطويل، وهو لزائد بن صعصعة الفقعسي، ينظر شرح شذور الذهب، ابن هشام، شرح: عبد الغني الدِّقر، دار الكتب العربية ودار الكتاب (د . ط . ت)، ص440 . وشرح شواهد المغني، عبدالرحمن بن الكمال، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د . ط . ت)، 2 / 89

(113) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 25 / 215 .

(114) الخصائص، ابن جني، 3 / 227 . والكواثب: جمع كاثبة، وهي من الفرس مجتمع كتفيه قدَّام السرج .

(115) المصدر نفسه، 3 / 227 .

(116) الكتاب، سيبويه، 1 / 94 . لم أجد هذا البيت في ديوان العجاج ولا في ديوان رؤبة . وهو في البيت يصف ظعائن يأتين مرة نجدا، وهو ما ارتفع من بلاد العرب، وأخرى يسلكن الغور، وهي تهامة وهي ما انخفض من بلاد العرب.

(117) المصدر نفسه، 1 / 94 .

(118) ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدم له: حنَّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت 1993م، ص 186 . تهجر: أسرع نحو الماء، هاجه: أي: حرَّكَهُ . المعقب: صاحب المال يطلب حقّه مرة بعد مرة. والبيت في وصف حمار وحش وأتنة شبه به ناقته

(119) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، 1 / 232 .

(120) شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط 2، 1996 م 3 / 412 .

(121) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط 4، القاهرة 1995م، 2 / 242 .

(122) يُنظر الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1،، بيروت، 1999م، 2 / 485 .

(123) ديوان امريء القيس، ص 46.

(124) ينظر الكتاب، سيبويه، 1 / 424 .

(125) ديوان لبيد بن ربيعة، ص 176 .

(126) يُنظر: هامش الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، 2 / 611 .

(127) ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فاييرت، دار النشر فرانس شتاينر بفيسابدن

بيروت، 1980م، ص 269. وهناك رواية أخرى لصدر البيت هي: إذا ما الغانيات برزن يوما

(128) يُنظر الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، 3 / 212

(129) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية، بيروت، 2 / 249 .

(130) ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درّية الخطيب ولطفي الصَّقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 161 . والصِّرمة: القطعة من الإبل..

(131) هذا البيت من الأبيات التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار السعادة، مصر، 1964م، 2 / 595 .

(132) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 / 595 .

**المصادر والمراجع**


1 ـ الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة .

2 ـ الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط3 مصر.

3 ـ إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د . زهير غازي زاهد، ط 2، عالم الكتب 1985م.

4 ـ الاعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م، بيروت، لبنان،

5 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 4، مصر 1961م .

6 ـ أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت .

7 ـ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م

8 ـ البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: عبد العظيم الديب، كلية الشريعة، جامعة قطر (د . ط . ت).

9 ـ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر .

10 ـ تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984 .

11 ـ جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد القرشي، تحقيق: محمد علي الهاشمي، ط1، لجنة البحـوث والطباعة والنشر، السعودية، 1979م.

12 ـ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط3، 1979م .

13 ـ حجة القراءات، ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت لبنان، 1997م

14 ـ خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ط 4، القاهرة 1995م.

15 ـ الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.

16 ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1،، بيروت، 1999م.

17 ـ الدر المصون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم ،دمشق.

18 ـ ديوان الأخطل، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية،، ط 2، بيروت لبنان، 1994م.

19 ـ ديوان الحطيئة، شرح: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005م، لبنان .

20 ـ ديوان دريد بن الصّمّة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، مصر، (د . ط . ت)

21 ـ ديوان ذي الرمة، شرح: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، ط 1 ،بيروت، لبنان 1995م

22 ـ ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانس شتاينر بفيسابدن، بيروت، 1980م .

23 ـ ديوان زهير بن أبي سُلمى، شرح وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت، لبنان 1988م.

24 ـ ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درّية الخطيب ولطفي الصَّقال المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان .

25 ـ ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، 1995م، 182.

26 ـ ديوان كثير عزّة، شرح: إحسان عباس علي، دار الثقافة، بيروت، لبنان. .

27 ـ ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدم له: حنَّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي ط1 بيروت 1993م.

28 ـ روح المعاني، الألوسي، دار إحياء التراث العربي، (د . ط . ت) بيروت، لبنان.

29 ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم . مكتبة دار التراث، (د . ط . ت)، مصر.

30 ـ سنن الترمذي، الترمذي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار الكتب العلمية.

31 ـ سنن ابن ماجه، ابن ماجه تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 1952، كتاب الجنائز .

32 ـ شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ط 2، 1996 م.

33 ـ شرح شذور الذهب، ابن هشام، شرح ك عبد الغني الدِّقر، دار الكتب العربية ودار الكتاب (د . ط . ت)

34 ـ شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن الكمال منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان (د . ط . ت).

35 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة دار السعادة مصر، 1964م.

36 ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، مصر.

37 ـ شـرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، أبو جعفر النحاس، دار الكتب العلمية ط1 1985م.

38 ـ شرح المعلقات التسع، أبو عمرو الشيباني، تحقيق: عبد المجيد همُّو، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط1، بيروت، لبنان، 2001م .

39 ـ شرح المعلقات السبع، الزوزني، تقديم: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، ط2 2004م بيروت لبنان.

40 ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد ابن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

41 ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: يوسف علي الطويل دار الفكر دمشق، 1987 .

42 ـ صحيح البخاري، البخاري، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1387 هـ، كتاب الجنائز .

43 ـ الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان

44 ـ كتاب أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدّارة . دار الجيل بيروت 1989م.

45 ـ الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة 1988م .

46 ـ كشاف اصطلاحات الفنون لإسلامية، التهانوي، بيروت، لبنان .

47 ـ الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط 1 1998م، مكتبة العبيكان، الرياض.

48 ـ لسان العرب، ابن منظور، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار لسان العرب العلمية ط1، 1993م، بيروت، لبنان.

49 ـ معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت 1988.

50 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ،تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1 الكويت، 2000 .

51 ـ المنصف في التصريف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، ط1 مصر، 1954م .